

الفصل الرابع

تطوير المدرسة الابتدائية من خلال التعليم الاساسي

الفصل الرابع

تطوير المدرسة الابتدائية من خلال التعليم الاساسي

تحدثنا فيما سبق أن المدرسة الابتدائية هي المدرسة التي تعد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته وتعدّه علميا واجتماعيا من سن ست سنوات الى سن اثنى عشر سنة ولكن تبين لنا من خلال دراسة فلسفة المدرسة الابتدائية انها قد واجهت مشاكل كثيرة نتجت عن عدم تطبيق القوانين أو القصور في نصوص القوانين وخاصة في ظل القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والذي نص على ان التعليم في المدرسة الابتدائية الزامى وبالمجان من سن ٦ سنوات الى ١٢ سنة ومن ابرز هذه المشاكل والتي سبق الاشارة اليها في الفصل الثماني :

١ — انتشار الامية حيث ان الاطفال ينهوا هذه المرحلة دون أن يصلوا الى معرفة القراءة والكتابة .

٢ — عدم استيعاب المزمين جميعهم لعدم وجود الاماكن اللازمة لهم .

٣ — تسرب كثير من المزمين بسبب عدم الحزم في تطبيق نصوص القوانين التي تعاقب ولي الامر على اهماله في عدم ارسال ابنائه الى المدرسة وكذلك عدم الاهتمام بمتابعة الاطفال الذين لا يذهبون الى المدرسة في أثناء الدراسة .

٤ — عدم استخدام الاسلوب اللامركزي في الادارة واستمرار استخدام الاسلوب المركزي الذي يؤدي الى انتشار الروتين في تنفيذ القرارات الادارية .

٥ — عدم العناية باعداد المعلم الامثل وتعدد نوعيات مؤهلات المدرسين في المدرسة الابتدائية وخاصة عند غير المؤهلين منهم .

٦ — عدم كفاية المباني لاستيعاب كافة التلاميذ .

٧ — ضعف مستوى التعليم في المدرسة الابتدائية بسبب استخدام نظام الفترتين وازدحام الفصول بالاطفال حيث يصل عدد الأطفال في الفصل في بعض الأحيان الى ستين طفلا .

٨ — عدم ربط التعليم ببيئة الطفل المحلية .

٩ — عدم ربط العلم بالعمل وقيام التعليم في المدرسة الابتدائية على الجانب النظري فقط .

ولهذا نجد أن هذه المشاكل أدت الى التفكير في اسلوب جديد يمكن بواسطته القضاء عليها ويكون متمشيا مع النظم السائدة في العالم المتقدم .

وأخيرا استقر رأي المفكرين ورجال التربية على الاخذ باسلوب التعليم الاساسي حيث أنه قد تبين لهم أنه يؤدي الى القضاء على سلبيات ومشاكل التعليم الابتدائي الاخرى وهي :

أولا : عدم كفاية السنوات الست لمرحلة التعليم الابتدائي الا لزامي لاعداد المواطن الصالح والحاجة الى اطالة هذه الفترة ومن هنا جرى التفكير في مد فترة الا لزام بحيث تشمل المرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية .

ثانيا : ان التعليم في المرحلتين الابتدائية والاعدادية يتجه في غالبته الى تحصيل معلومات نظرية قد تنتمي الى المعرفة ولكنها لا تنتمي الى الحياة .

ثالثا : ان مزج التعليم بالعمل والمسلم بالحياة أصبح في ظل النظم الحالية أمرا هامشيا وشعارا يفتقر الى التطبيق العملي .

رابعا : ان النظم التعليمية غير النمطية التي أخذنا بها في الماضي كالمدرسة الريفية أو الابتدائية الراقية أو الاعدادية العملية أو الاعدادية الحديثة أو ادخال دراسات عملية في مناهج التعليم العام كل هذه النظم كانت بمثابة القوالب في حسن التعليم ومن ثم تلاشت بمرور الزمن أو بانتهاء الفكرة ذاتها .

ومن أجل القضاء على هذه السلبيات استقر الرأي على مد فترة الالتزام
بحديث تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية فيما تعرف بالتعليم الاساسى
ومدته تسع سنوات تبدأ من سن ٦ — ١٥ سنة .

ويتضح ذلك من التقرير الاتى المقدم بشأن تطوير التعليم .

تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا
الدورة السادسة أكتوبر ١٩٧٨ - يوليو ١٩٧٩
المحال لمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٩
الجزء الخاص بامتداد مرحلة الالزام والتعليم الاساسي

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the human mind. It is shown that the mind is a complex system of interacting elements, and that the structure of the mind is determined by the nature of these interactions. The second part of the paper is devoted to a discussion of the specific features of the structure of the human mind. It is shown that the human mind is characterized by a high degree of flexibility and adaptability, and that it is capable of learning and changing its structure in response to new information. The third part of the paper is devoted to a discussion of the implications of the theory of the structure of the human mind for the study of human behavior. It is shown that the theory can be used to explain a wide range of human behavior, from simple reflexes to complex social interactions.

زيادة سنوات الالزام

ان امتداد فترة الالزام فى التعليم الى ٨ سنوات أو ٩ سنوات أصبح من المسلمات بين القائمين على سياسة التربية والتعليم فى معظم بلاد العالم ، بل أن مدة الالزام ارتفعت الى ١٠ سنوات فى عدد غير قليل من الدول والى ١٦ سنة فى الدول الغنية كأمريكا وكندا . ان الواقع التعليمى فى المدرسة الالزامية انحالية ذات الست سنوات يثبت أنها عاجزة عن تحقيق الاهداف الاساسية المطلوبة لعدة اسباب .

فترة الست سنوات غير كافية لتزويد التلاميذ بالقدر اللازم من الغنون والمهارات والمعارف التى لا غنى عنها لأى مواطن يقف به التعليم عند نهاية مرحلة الالزام الحالية .

يرتد عدد غير قليل من التلاميذ المنتهين من مرحلة الالزام الى الامية ويصبحون عبئا على المجتمع لقصر مدة الدراسة سواء من حيث طول اليوم الدراسى أو مدة العام الدراسى وارتفاع الكثافات فى الفصول وتعدد الفترات المسائية ، هذه الاسباب بالاضافة الى أن التعليم الالزامى يعتبر مرحلة منتهية بالنسبة للكثيرين تؤكد حتمية اطالة مدة التعليم الالزامى .

مضامين تواجده زيادة سنوات الالزام

ان الوزارات المتعاقبة تواصل جهودها لتحقيق ما نص عليه برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ بشأن تعميم الالزام الكامل حتى عام ١٩٨٠ تمهيدا للارتفاع به الى سن الخامسة عشرة ولكن يبدو اننا مازلنا بعيدين عن تحقيق هذه الاهداف الملحة .

تصور المرحلة الابتدائية

انه من الضرورى ان يسبق زيادة عدد سنوات الالزام الوصول بالاستيعاب الكافى فى المرحلة الابتدائية اولا وتوفير جميع الامكنات اللازمة ولكن اذا استعرضنا الاوضاع الراهنة فى المدرسة الابتدائية اتضح لنا نواحي القصور فيها ومنها :

نسبة المقبولين بالصف الاول الابتدائى بالمدارس الرسمية المجانية والمعانة والخاصة بمصروفات تبلغ ٨١٫٩٪ فى عام ٧٨ — ٧٩ فقط تاركة نحو ٣٠٠ ألف طفل ينضمون لرصيد الامية كل عام .

★ جملة الاطفال مابين السادسة والثانية عشرة المقيدون بالمدارس الابتدائية على اختلاف انواعها تبلغ ٤ ملايين و ٢٥٠ ألف طفل وهذا الرقم يعادل فقط ٦٥٪ من جملة عدد الاطفال فى هذه الفئة وهى ٦ ملايين و ٥٠٠ ألف طفل .

★ تعاني المباني المدرسية فى المرحلة الابتدائية عجزا كبيرا بدليل ارتفاع الكثافات الى ٦٠ تلميذا فى حجرة الدراسة . والالتجاء الى الفترة المسائية الثالثة فى بعض العواصم .

★ يوجد عجز بين معلمى هذه المرحلة يقدر بنحو بضعة الاف معلم من مدرسى المواد الاساسية — اللغة العربية والحساب والعلوم — حوالى ٢٥٪ من مجموع مدرسى هذه المرحلة دون مستوى الكفاية الاساسى الصالح .

والمرحلة الاعدادية

وقال المجلس القومى فى تقريره ان المرحلة الاعدادية ليست اسعد حالا فى ظروفها الحالية من حيث الصلاحية لاستقبال السياسة الجديدة والانضمام لمرحلة الالتزام . كما تؤكد البيانات الاتية :

★ لا يتسع الصف الاول الاعدادى الحالى لقبول اكثر من ٧٠٪ فقط من جملة المقيدون بالصف السادس الابتدائى مع ارتفاع معدل الكثافة الى ٤٦ طالبا فى الحجرة والالتجاء الى الفترة الثانية المسائية فى كثير من المدن .

★ تبلغ جملة المقيدون فى جميع المدارس الاعدادية مليوناً و ٥٠٠ ألف تلميذ وهذا يعادل ٥٨٪ من جملة الفئة العمرية من ١٢ الى ١٥ سنة وعددها مليونان و ٦٠٠ ألف طفل .

★ تواجه القوى العاملة فى التدريس بالمرحلة الاعدادية عجزا كبيرا فى معظم المواد الدراسية من الناحية العددية ومن ناحية مستوى الكفاية العلمية والتربوية .

★ وبلغ العجز فى عام ٧٧ — ١٩٧٨ فى اللغة العربية ٣٩٪ والانجليزية ١٧٪ التربية الفنية ٣٢٪ التربية النسوية ٦٠٪ التربية الموسيقية ٧٠٪ للتربية الرياضية ٦٣٪ .

ولا ترقى نسبة من معلمى هذه المرحلة الى مستوى الكفاية الاساسى الصالح وبصفة خاصة الناحية التربوية لان معظمهم من المكلفين من خريجي الكليات الجامعية غير التربوية .

والملحوظ :

ضرورة سد النقص الحالى وتقدير حجم المتطلبات المستقلة واللازمة لزيادة عدد سنوات الالزام الى ٩ سنوات دراسية لمواجهة التوسع والنمو المتوقع فى اطار السياسة الجديدة . ان جملة عدد المقيدين حالياً بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية حوالى ٥ ملايين و ٧٥٠ الف طفل من جملة عدد الاطفال بين السادسة والخامسة عشرة والذين يقدرون بنحو ٩ ملايين و ٣٥٠ ألفا وهذا يعنى وجود نحو ٣ ملايين و ٥٠٠ ألف خارج مرافق التعليم الابتدائى والاعدادى ولا ينتلقون أى نوع من التعليم .

ويقدر عدد الاطفال ما بين السادسة والخامسة عشرة فى السنوات المقبلة طبقاً للتقديرات المبدئية ١١ مليون طفل عام ١٩٨٥/٨٤ و ١٢ مليوناً و ٥٠٠ ألف طفل عام ٨٩ — ٩٠ و ١٦ مليون طفل عام ١٩٩٩ .

مطلوب ١٢٧ مليون جنيه :

ويقدر التقرير عدد المباني المدرسية الجديدة اللازم بناؤها بنحو ٩٧٨ مدرسة والفصول اللازم اضافتها ١٧ ألف و ٧٧٥ فصلاً والمدرسين الجدد ٣٠ ألف و ٥٥ معلماً .

★ تقدر التكلفة المالية لمواجهة الانشاءات الجديدة واعداد وتخريج المدرسين اللازمين ببلغ ١٢٧ مليوناً و ١٦٧ ألف جنيه منها ١٠٢ مليون و ٧١٩ ألف جنيه للانشاءات الجديدة والتجهيزات و ٢٤ مليوناً و ٤٤٨ ألف جنيه لاعداد المدرسين الجدد .

و ٣ بدائل : :

وقال التقرير أنه امام هذه المعادلة الصعبة كان المجلس امام ثلاثة بدائل :
أولاً : امتداد فترة الالتزام الى سن الخامسة عشرة أو الانتهاء من المرحلة الإعدادية
أى بعد ٩ سنوات دراسية على أن تسيّر الخطة فى مراحلها التنفيذية بخطى
وثيدة ومتدرجة على عدة سنوات قد تصل الى ٢٠ عاما أو أكثر فى ضوء
الامكانيات المتاحة وحجة اصحاب هذا رأى تتلخص فى الحرص على استقرار
الامور القائمة فى المراحل التعليمية وعدم احداث هزة فى الانظمة القائمة
أو احداث تغيير فى السلم التعليمى (٦ + ٣ + ٣) المعمول به .

ثانياً : امتداد الالتزام الى سنوات دراسية من بدء سن الالتزام لاماكان الاسراع فى
تحقيق هذا الهدف وقد سبقنا كثير من الدول فى هذا وحتى لا نصبح فى عداد
الدول المتخلفة . وحجة أنصار هذا رأى أن الاكتفاء بثمانى سنوات دراسية
يحمل التكلفة المالية أيسر بكثير من موازنة الدولة . أنه من الممكن إضافة
الستين الجديدة الى المدارس الابتدائية ذات الست سنوات وتكون لدينا مدرسة
واحدة للتعليم الالتزامى عدد سنواتها الدراسية ٨ سنوات ويستغنى مستقبلا
عن المدرسة الإعدادية المستقلة . هذا يحقق وفرا فى المبنى المدرسية والادارة
التعليمية .

ثالثاً : اما البديل الثالث فيرى أنصاره انه فى الامكان اختصار عدد سنوات
الدراسة فى المدرسة الابتدائية الى ٥ سنوات بدلا من ٦ سنوات مع تصحيح
مدة العام الدراسى والعودة به الى وضعه الاصيل بحيث لا تقل عن ٣٨ اسبوعا
بدلا من ٣٠ اسبوعا حاليا وبذلك يتحقق وفرا كبير يبلغ سدس التكلفة الحالية
للمرحلة الإعدادية ويمكن الاستفادة من هذا الوفرة فى التوسع فى التعليم
الابتدائى والاسراع فى تحقيق الاستيعاب الكامل فى وقت قريب خاصة اذا
عرفنا ان معدل سرعة الاستيعاب الحالية لا تتجاوز نصف فى المائة وان السير
بهذا المعدل يعنى استكمال الاستيعاب طبقا للامور الحالية فى حدود ست
سنوات دراسية يستغرق نحو ٢٠ عاما على الاقل وطبقا لهذا البديل الاخير
تكون مدة الالتزام المقترحة ٨ سنوات دراسية (٥ + ٣) .

توصيات هامة :

وانتهى التقرير من هذه الدراسات الهامة الى عدة حقائق هنى :

★ العمل على زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامى كضرورة حضارية وواجبة
الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تجتازها البلاد ومواجهة التطورات
العصرية المتلاحقة .

★ إن ضخامة الاعباء المالية اللازمة لزيادة عدد سنوات الإلزام والاستكمال
الاستيعاب في المدرسة الإلزامية الحالية ولتجديد أوضاع التعاليم وتضارب
القصور في المرحلتين الابتدائية والأعدادية تتطلب موازنة عاقلة ومتوازنة في
توزيع الجهود والاعتمادات المالية المتاحة بين هذه المجالات الثلاثة مع وضع
استراتيجية حكيمة وواعية لبلوغ هذه الاهداف في فترة زمنية معقولة حتى
عام ٢٠٠٠ .

★ إن الاستراتيجية اللازمة لمواجهة هذه المشاكل يجب أن تتركز على
حسابات دقيقة لامكاناتنا المالية أولا مع الأخذ في الاعتبار تزايد التكلفة بسبب
حالات التضخم وارتفاع الاسعار ، وركز كذلك على حسابات دقيقة لعدد
الأطفال ما بين السادسة والخامسة عشرة مع الانخفاض في الاعتبار معدلات النمو
السكاني في السنوات المقبلة .
٨ سنوات جديدة أدنى :

وأوصى المجلس بزيادة سنوات الإلزام الى ٨ سنوات كحد أدنى أو
الانتهاء من المدرسة الاعدادية ثم زيادته فيما بعد الى أكثر من ذلك اذا سمحت
الامكانيات . وضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة يطلق
عليها مرحلة التعليم الاساسي . وإطالة مدة العام الدراسي الى ٢٨ اسبوعا على
الأقل بحيث تبدأ في سبتمبر وتستمر حتى نهاية مايو والعودة الى نظام اليوم
الكامل . وأوصى بأن توضع لكل محافظة على حدة الخطط الكفيلة بتدبير
الامكانات اللازمة وتوفير المستلزمات المادية والفنية والمادية بتنفيذ هذه
السياسة الجديدة على مدى في عدد معين من السنين وفي أقرب وقت ممكن .
وتكون مرحلة الإلزام في وضعها الجيد بجميع صفوفها الدراسية تحت اشراف
ادارة تعليمية موحدة ويختار الموجهون الفنيون ونظار المدارس من بين المؤهلات
العالية التربوية ومن ذوي الخبرة والكفاية الفنية القادرة على انقيام بالمستويات
الفنية والادارية للمرحلة الجديدة . واجراء مسح شامل للأوضاع التعليمية القائمة

فى كل محافظة على حدة وخاصة من حيث المرافق المدرسية وامكاناتها وحالة المدرسين من الفاحيتين الكلية والنوعية .

اعداد المعلمين :

ويرى المجلس انه آن الآوان لتطوير سياسة ونظم اعداد معلم التعليم الالزامى بحيث تكون الشهادة الثانوية العامة هى الحد الادنى للقبول فى دور المعلمين ومعاهد وكليات المعلمين على اختلاف مستوياتها وهذا يقضى .

★ انشاء شعبة خاصة لاعداد معلمى التعليم الالزامى فى كل كلية من كليات التربية بالاقاليم ويكون القبول فيها من بين حملة الشهادة الثانوية العامة .

★ الحد من القبول فى دور المعلمين من حملة الشهادة الاعدادية والعمل على تصفية هذا النظام تدريجيا .

★ تنظيم دراسات عليا خاصة تكون مهمتها اعداد قيادات للعمل بقطاع التعليم الالزامى الممتد وتوضع البرامج والمقررات والتدريبات الكفيلة باعداد الكوادر العالية فى التنظيم المدرسى للادارة التعليمية والتوجيه الفنى والتخطيط والتقويم فى هذا القطاع الذى يمثل أكبر مرحلة فى هيكل التعليم .

المباني المدرسية :

وطالب بخطة عاجلة تتناول مشكلات الاحلال بدل المدارس المتداعية وغير الصالحة والترميمات والاصلاحات العاجلة فى المدارس للقائمة ، وخطة اخرى طويلة المدى لمواجهة التوسع المرتقب لتدبير الاماكن اللازمة للملايين المتزايدة من الاطفال الذين فى سن الالزام الممتد وقدم التقرير احصاءاً كاملاً عن حالة المباني المدرسية فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية .

★ جملة المدارس العاملة تبلغ ٩٦٩٧ مدرسة تشغل ٨٠٢٧ مبنى فقط ، وهذا يعنى أن هناك ١٦٧٠ مدرسة اخرى أى أن ٢١٪ ليس لها مباني خاصة .

★ أن ٩٠٧ مبان دراسية غير صالحة نهائيا من الضروري ازالتها وانشاء مبان جديدة محلها .

★ ان ٢٦٦٧ مبنى مدرسيا فى حاجة لاصلاحات اساسية وتوفير المرافق الصحية والامنينة الضرورية .

★ ان ٦٠٪ من المباني المدرسية ليس بها تيار كهربائى مع العلم ان الفترات المسائية الثانية والثالثة تصل الى نحو ٤٠٪ وهذا يعنى قصر عدد ساعات العمل الدراسية فى الفترة المسائية . والمدارس الاعدادية ايضا وبالنسبة للمدارس الاعدادية قال التقرير .

★ ان جملة المدارس العاملة تبلغ ١٣٨٨ مدرسة تشغل ١١٠٢ مبنى فقط اى أن مباني التعليم الاعدادى ١٧٪ .

★ ان عدد ٨٥٪ مبنى مدرسيا غير صالحة نهائيا ويلزم ازالتها وان ٣٥٪ مدرسة تحتاج لاصلاحات عاجلة .

★ أن ٣٥٪ من المدارس ليس لها تيار كهربائى وان ٣٤٪ من المدارس ينقصها المعامل بالمستوى اللائق لاجراء التجارب وان غالبية المدارس تفتقر للملاعب والمرافق اللازمة للأنشطة .

وقال التقرير انه يصعب تحويل الجزء الاكبر منها الى مدارس متكاملة ذات ٨ صفوف لتنفيذ مدة الالتزام وربما تكون الفرصة سانحة فى القطاع للريفي حيث تنخفض الكثافة وتسمح المواقع باضافة اجنحة وفصول جديدة وليس هناك مانع من تنفيذ مرحلة الالتزام فى مدرستين حسب الظروف السكانية والمرافق التعليمية . أما بالنسبة لخطة الانشاءات الجديدة فان الامر يتطلب وضع خطة لعدد الاطفال المزمين فى كل عام طويلة المدى تقوم على حسابات دقيقة وفى مراكز التجمع .

وبعد هذا الموضع سنوضح الآتى :

أولاً : مفهوم التعليم الاساسى وأهم مبادئه .

ثانياً : أهداف التعليم الاساسى .

ثالثاً : نظام التعليم الاساسى طبقاً لنصوص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

رابعاً : المشاكل التى تعوق تطبيقه .

خامساً : تصورات لحل هذه المشاكل .

ذلك ما يلى :

أولاً : مفهوم التعليم الاساسى :

التعليم الاساسى يمثل الحد الأدنى من التعليم العام الذى توفره الحكومات لأفرادها وهذا الحد يمثل فى حالات كثيرة أقصى ما يستطيع أن توفره الاعكانيات المالية المتاحة للحكومات فى ظروفها القائمة ولهذا يقوم على المبادئ الآتية :

١ — أنه تعليم موحد لجميع أبناء الامة ذكورا وإناثا فى الريف والحضر على حد سواء .

٢ — أنه تعليم يتنوع بتنوع البيئات .

٣ — أنه تعليم مفتوح القنوات فيمكن بكافة صيغه وافكاره أن يؤدى الى المراحل التالية من التعليم .

٤ — أنه تعليم يجمع بين النواحي النظرية والعلمية مع التأكيد على ضرورة التكامل بينهما وبحيث لا تطغى ناحية على أخرى تأكيداً لمبدأ تكامل الخبرة عند التلاميذ .

٥ — أنه تعليم من أجل المشاركة فى العمل والتنمية أى أنه تعليم يؤكد على تحقيق الذات وانتماء المتعلم لمجتمعه .

ثانيا : اهداف التعليم الاساسى :

١ — تزويد الطفل بالقدر الكافى من المعلومات النظرية والعملية والتي تمكنه من أن يشق طريقه فى الحياة .

٢ — توفير القدر الكافى من المعلومات والمفاهيم والمهارات التى يحتاج اليها فى صغره قبل أن يتحمل مسؤولياته الكاملة فى المجتمع فى مرحلة النضج والرشد .

٣ — تأصيل احترام العمل اليدوى وممارسته كاساس ضرورى لحياة منتجة .

٤ — تنمية شخصية الطفل بحيث يتمكن من الاسهام مع ابناء وطنه فى تنمية مجتمعه الانسانى بدءا من الاسرة الى وطنه الكبير .

٥ — تكوين الاتجاهات الروحية والخلقية وقواعد السلوك السليم النابعة من اخلاقيات وقيم المجتمع المصرى ومبادئه الدينية القوية وكذلك مجتمعه العسرى .

٦ — الارتقاء بصحة التلاميذ عن طريق توفير التغذية والرعاية الصحية لهم .

ومن منطلق مبادئ واهداف التعليم الاساسى السابقة صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ موضحا هذه المبادئ والاهداف المواد من م ١٥ — م ٢١ .

ثالثا : نظام التعليم الاساسى طبقا لنصوص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ :

اذا نظرنا الى نصوص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ نجد انه تناول التعليم الاساسى فى المواد من م ١٥ الى م ٢١ بالتفصيل .

مادة ١٥ :

التعليم الاساسى حق لجميع الاطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلزم الدولة بتوفيره لهم ويلتزم الاباء أو اولياء الامور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية ويتولى المحافظون كل فى دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالزام بالنسبة للاباء وأولياء الامور

على مستوى المحافظة كما يصدر عن القرارات اللازمة لتوزيع الاطفال المزمين على مدارس التعليم الاساسى بالمحافظة ، ويجوز فى حالة وجود اماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الالتزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر

ويلاحظ من هذه المادة انها تناولت :

- ١ — التعليم الاساسى حق لجميع الاطفال المزمين تلتزم به الدولة .
- ٢ — التعليم الاساسى تعليم الزامى .
- ٣ — مدة التعليم الاساسى تسع سنوات تبدأ من سن ست سنوات .
- ٤ — التعليم الاساسى مسئولية كل محافظ فى دائرة محافظته .
- ٥ — يجوز عند وجود اماكن قبول التلاميذ الاقل عن ست سنوات فى حدود ست شهور .

مادة ١٦ :

بهدف التعليم الاساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وأشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن ان يتم مرحلة التعليم الاساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة اعلى او أن يواجه الحياة بعد تدريب مكثف ، وذلك من اجل أعداد الفرد لكى يكون مواطناً منتجاً فى بيئته ومجتمعاً .

يلاحظ على هذه المادة أنها تناولت :

- ١ — اهداف التعليم الاساسى التى تربط بين النظرى والدراسات العملية .
- ٢ — ربط التعليم بالبيئة المحلية .
- ٣ — اعطاء تدريب مكثف للطلاب الذين لم يواصلوا مراحل التعليم التالية .

مادة ١٧ :

تنظيم الدراسة فى مرحلة التعليم الاساسى لتحقيق الاغراض الآتية :

★ التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة •

★ تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج •

★ توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات •

★ تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها •

★ ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعملون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية على أن تكون البيئة وانماط النشاط الاجتماعى والاقتصادى بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة •

ويلاحظ على هذه المادة انها تناوأت :

١ — المبادئ التى يجب مراعاتها لتحقيق التعليم الاساسى والتى يؤكد المشرع الاخذ بها فى مجالات الدراسة •

٢ — التأكيد على العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية فى البيئة المحلية للناشئين •

مادة ١٨ :

يعقد امتحان من دورتين على مستوى المحافظة فى نهاية مرحلة التعليم الاساسى ويمنح الناجحين فيه شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الاساسى ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى

للتعليم وكل من اتم مدة الالزام بالتعليم الاساسى ولهؤلاء الذين أدوا امتحان
التعليم الاساسى أو رسب فيه يعطى مصدقة من المديرية التعليمية بإتمام مدة
الالزام .

أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعدهم النجاح وفرص
الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم .

ويلاحظ على هذه المادة أنها تناولت :

١ — عقد امتحان فى نهاية مرحلة التعليم الاساسى من دورين لكل من اتم
المرحلة على مستوى كل محافظة .

٢ — اعطى كل من اتم المرحلة أو رسب فيها مصدقة من المديرية التعليمية
بإتمام فترة الالزام .

٣ — علقت نظام امتحانات النقل على اصدار قرار من وزير التعليم بعد اخذ
رأى المجلس الاعلى للتعليم كما علقت نظام امتحان نهاية المرحلة على
اصدار قرار من الوزير بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للتعليم .

مادة ١٩ :

اذا لم يتقدم الطفل الى المدرسة فى الموعد المحدد أو لم يواظب على
الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة وجب على ناظر
المدرسة انذار والده أو ولى أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسلم الكتاب يسلم
الى العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو بالقسم لتسليمه الى والد الطفل أو
المتولى أمره . فاذا لم يتقدم الى المدرسة خلال اسبوع من تسلم الكتاب أو
عازر الغياب لاعذار غير مقبولة اعتبر والده أو ولى أمره مخالفا لاحكام هذا
القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذا القانون .

ويلاحظ على هذه المادة أنها تناولت :

النظام الذى يجب أتباعه فى حالة انقطاع الطفل عن الدراسة أو غيابه
بعذر غير مقبول .

مادة ٢٠ :

لنظار مدارس التعليم الاساسى ولن ينتدبهم المحافظ من هيئة الاشراف والتوجيه الفنى بالاقسام التعليمية صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ حكم الالزام .

ويلاحظ على هذه المادة : انها أعطت نظار المدارس ولن ينتدبهم المحافظ بين هيئة الاشراف صفة الضبط القضائى فى تنفيذ حكم الالزام .

مادة ٢١ :

يعاقب بغرامة قدرها عشرة جنيهات والد الطفل أو المتولى أمره اذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور الى المدرسة خلال اسبوع من تسليم الكتاب المنصوص عليه فى المادة ١٩ من هذا القانون .

وتتكرر المخالفة وتتعدد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودة التخلف دون عذر مقبول بعد انذار والده أو المتولى أمره .

ويلاحظ على هذه المادة انها تناولت مقدار العقوبة التى توقع على ولى أمر الطفل أو والده فى حالة انقطاعه بدون عذر أو تخلف عن الدراسة وتتعدد العقوبة فى حالة تكرار انقطاع الطفل بعد انذار والده أو المتولى أمره .

رابعاً : المشاكل التى تعوق تطبيق التعليم الاساسى :

بالرغم من صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والذى وضع نظام التعليم الاساسى وأهدافه والمبادئ التى يقوم عليها الا أن هناك مشاكل كثيرة لم يتم حلها قبل تطبيق هذا النظام والتى بدورها ستعوق عملية التطبيق وإهمها :

- ١ — عدم استيعاب كافة الاطفال المزمين حتى الآن .
- ٢ — تسير اكثر من ٩٠٪ من المدارس على نظام الفترتين حتى الآن .
- ٣ — عدم اعداد المعلمين اللازمين لتطبيق التعليم الاساسى .

- ٤ — عدم كفاية المبانى المدرسية .
- ٥ — عدم اعداد الفنيين اللازمين لاعداد الورش والمعامل التى يتطلبها التعليم الاساسى .
- ٦ — وجود كثير من مدارس الفصل الواحد والفصلين فلم يوضح القانون كيفية تطبيق التعليم الاساسى فيها .
- ٧ — لم يوضح القانون نظام ادارة مدارس التعليم الاساسى .
- ٨ — عدم القضاء على ظاهرتى الرسوب والتسرب من التعليم الابتدائى .
- ٩ — انتشار الامية بين التلاميذ وخاصة فى الريف .
- ١٠ — ضعف مستوى التعليم الابتدائى .

ومن هذا العرض لبعض المشاكل التى تواجه تطبيق التعليم الاساسى ننقل الى توضيح بعض المقترحات لحل هذه المشاكل حتى لا يكون التعليم الاساسى هو عبارة عن مد فترة الالزام من ست سنوات الى تسع سنوات فقط .

خامسا : بعض المقترحات لحل المشاكل الراهنة :

- ١ — الاهتمام بإنشاء المبانى المدرسية وتجهيزها بالورش والمعامل التى تتمشى مع نظام التعليم الاساسى وذلك لامكان القضاء على نظام الفترتين .
- ٢ — اصلاح المبانى الحالية وتعديل مرافقها .
- ٣ — اعداد المعلمين الحاليين لتعليم المجالات الفنية والمهنية حيث ان فى عدم اعدادهم سيستمر ضعف المستوى فى التعليم الاساسى كما هو دون تغيير عن النظام السابق .
- ٤ — اتباع نظام اليوم الكامل فى مرحلة التعليم الاساسى لامكان مزاولة الانشطة المختلفة .
- ٥ — تنظيم ادارة مدارس التعليم الاساسى حيث أنها تضم الان نوعين من المدارس الابتدائية والاعدادية بها يجعلها مرحلة موحدة .

٦ — العمل على الاستيعاب الكامل لكافة الملزمين وذلك بتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى القانون .

٧ — تعميم نظام النقدية فى كافة المدارس .

٨ — والمشكلة التى تواجه هذه المرحلة الآن ايضا هى كيف يطبق التعليم الاساسى فى مدارس **الفصل الواحد ونظام الفصلين** ؟ ولما كان تطبيق التعليم الاساسى فى هذه المدارس لابد من اعداد المدرس الذى يستطيع ان يضطلع بمسؤوليات كثيرة متنوعة فهو يقوم بعمله فترة الدراسة من تحضير وشرح وربط واستنتاج واختيار الموضوع والدروس المناسبة لمستوى التلاميذ وربطها باحتياجات البيئة وامكاناتها الى جانب قيامه بمهمة الرائد الاجتماعى وعلى المدرس تتوقف دائما نجاح العملية التعليمية سواء كانت فى المدرسة النظامية او فى المدرسة ذات الفصل الواحد وعليه عملية تنظيم الدارسين فى حجرة الدراسة وتقسيمهم الى مجموعات متجانسة فى ضوء المستويات التحصيلية حتى يمكنهم ان يستجيبوا للمواقف التعليمية ويشاركوا فيها ويغيدون منها بدرجات مقاربة وعندئذ يؤدى التعليم الغرض منه ويسير بالسرعة المناسبة دون تعثر ويمكن تصنيفهم الى :

- أ — مجموعة لا تعرف القراءة والكتابة مطلقا .
- ب — مجموعة قادرة على انقراءة والكتابة .
- ج — مجموعة تعرف القراءة والكتابة .

وهذا النوع من الدراسة لاكثر من مستوى فى حجرة واحدة يقتضى ضرورة التحرر من طرق التدريس التقليدية ويمكن تخصيص ركن بالحجرة للمستوى الاول وركن آخر للمستوى الثانى وثالث للمستوى الثالث والمدرس عليه أن يقوم بالتدريس لجميع المستويات ولهذا يجب أن يكون على مستوى عال من التدريب .

لكى يتمكن من ربط عمله بمجالات البيئة التى توجد بها المدرسة ذات **الفصل الواحد** .

والخلاصة : هي أن التعليم الاساسى الذى يقوم على ربط التعليم بالبيئة وجعل التعليم النظرى والعملى والمهنى والفنى اساسيا يحتاج الى حل المشاكل الراهنة حتى يسير بنجاح فى عصر نحن فى حاجة ماسة الى ربط التعليم المنتج بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبدون القضاء على المشاكل التى تواجه هذه التجربة سيمضى عليها ما سار عليه التعليم الابتدائى السابق وسيكون التعليم فى المرحلة الاولى هو عبارة عن مد فترة الالزام من ست سنوات الى تسع سنوات فقط — وياحبذا لو تكاثفت الجهود الحكومية والشعبية فى انجاح التعليم الاساسى الذى يؤدى بنا الى تعليم أبنائنا تعليما يجمع بين النظرى والعملى وذلك لاعداد اجيال صالحة لخدمة أمتهم . وحتى يمكن تطبيق خطة الدراسة والتدريبات العملية للتعليم الأساسى والننى أقرتها وزارة التربية والتعليم على الوجه التالى :

اولا : خطة الدراسة فى مدارس التعليم الاساسى

م	المواد الدراسية	الصفوف								
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١	التربية الدينية	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢
٢	اللغة العربية	١٠	١٠	١٠	١٠	٩	٩	٦	٦	٦
٣	اللغة الانجليزية	—	—	—	—	—	—	٥	٥	٥
٤	اللغة الفرنسية	—	—	—	—	—	—	٦	٦	٦
٥	رياضيات	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٤	٤	٤
٦	تاريخ	—	—	١	١	١	١	١	١	١
٧	جغرافيا	—	—	١	١	١	١	١	١	١
٨	تربية وطنية	—	—	١	١	١	١	١	١	١
٩	علوم وصحة	—	٢	٢	٣	٤	٤	٤	٤	٤
١٠	تربية فنية	١	١	١	١	١	١	٢	٢	٢
١١	اقتصاد منزلى او تربية زراعية	—	—	١	١	١	١	—	—	١
١٢	موسيقى	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣	تربية رياضية	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٤	مشاهد طبيعية	١	١	—	—	—	—	—	—	—
١٥	تدريبات عملية	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٤	٤	٤
الجملة		٢٧	٢٩	٣٢	٣٢	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٤
										٣٥

التدريبات العملية فى الصفوف الرابع والخامس والسادس

(١) المجال الريفي :

عدد الحصص	المقرر	مسلسل
١٥	أعمال الخوص	١
١٥	أعمال الليف	٢
١٠	اعمال الجريد	٣
١٥	اعمال الغاب البوص	٤
١٥	اعمال الحصىير	٥
٢٠	اعمال نسج الخيوط القطنية والكتانية	٦
٣٠	اعمال النجارة البسيطة	٧
١٠	نجارة الالات الزراعية	٨
١٥	نجارة ادوات النحل	٩
١٥	اعمال المناخل والغرابيل	١٠
٢٠	اعمال السمكرة الزراعية ومقاومة الافات	١١
١٥	اعمال الحيدادة	١٢
١٥	اعمال الورشة	١٣
٢٥	اعمال الحديد الزخرفى البسيط	١٤
١٠	أعمال تجفيف الخضر والفاكهة	١٥
١٥	صناعة منتجات الملح	١٦
٢٠	اعمال البساتين	١٧
١٥	اعمال تربية دورة القز	١٨
١٥	اعمال تربية النحل	١٩
١٥	تربية الدواجن	٢٠
٢٥	اعمال غزل الصوف وغزله بالمغزل اليدوى	٢١
٢٥	اعمال الطين والصلصال	٢٢
٢٥	اعمال البتلاء	٢٣

★ المدارس المشتركة يمكن تدريس مجال الاقتصاد المنزلى للبنين والبنات
مما اذا توافرت الامكانيات ورغبة التلاميذ •

على ان يوضع فى الاعتبار ضرورة تدريس الاقتصاد المنزلى وهو المجال
الاساسى للبنات •

★ بالنسبة للصف التاسع تضم الخمس حصص على النحو التالى :

ثلاثة للمجال الاساسى — اقتصاد منزلى للبنات وحصتان للمجال الآخر
على ان تخصص الحصة الثالثة فى الاقتصاد المنزلى لدراسة المنهج الجديد
للاقتصاد المنزلى العام •

فى الصفوف الثلاثة الاولى :

حصة	الاول	ثانية	ثالثة
	١	٢	٢
★ تهيئة الطفل منذ البداية لاستخدام يديه وتدريبهما على التحكم والسيطرة على بعض الادوات البسيطة كالمسطرة والمقص والابرة والمفك والكماشة وغيرها .			
★ ان يتمرس الطفل على اداء بعض العمليات البسيطة كرسـم الاشكال الهندسية او الزخرفية وقصها ولصقها . كذلك عمليات القياس المختلفة وقص الاقمشة واستخدام الابرة وخياطة وزخرفة الاقمشة .			
★ اكساب التلاميذ بعض المهارات الاساسية التى تمكنهم من الممارسة العملية لمجموعة من الاعمال فى مستوياتها البسيطة وتعريفهم بالامكانات المتوفرة فى البيئة عن طريق المعاهد والقيام بالزيارات الى مواقع العمل والانتاج المحيطة بالمدرسة والى الحقول والمزارع القريبة .			

فى الصف الرابع

بدرس مجال واحد حصتان اسبوعيا للتدريبات العملية .

يختار مجال الاقتصاد المنزلى للبنات والمجال الذى تتميز به البيئة للبنين على ان يختار من مقررات المجال ما يعطى عدد الحصص المقررة للتدريبات العملية على مدار العام الدراسى بأكمله .

فى الصفين الخامس والسادس

تقييم الثلاث حصص المقررة للتدريبات العملية الى مرحلتين منه .

٢ حصة للمجال الاقتصاد المنزلى للبنات يقابله للبنين المجال الذى (تتميز به البيئة) استمراراً للصف الرابع واما الحصة الثالثة يدرس للبنين والبنات مجال آخر مناسب .

أما الحصّة المدرجة بالخطة تحت اسم الاقتصاد المنزلى أو التربية الزراعية فيدرس فيها المنهج الجديد للاقتصاد المنزلى للبنات وذلك من الصف الثالث حتى الصف السادس الابتدائى .

★ يدرس المنهج القديم للتربية الزراعية لهذه الصفوف للبنين .

الصفوف السابع والثامن والتاسع الإعدادى

توزع الأربع حصص المخصصة للتدريبات العملية فى الصفين السابع والثامن على مجالين على أن يكون مجال الاقتصاد المنزلى بفرعيه (حصتان أسبوعيا) أساسيا فى جميع مدارس البنات يكمله ميدان آخر صناعى أو زراعى حسب الامكانيات المادية والبشرية المتوافرة بالمدرسة « حصتان أسبوعيا » .

(٢) : فى مجال البيئة الساحلية :

عدد الحصص	المقرر	مسلسل
٢٠	اعمال اثاث البحر	١
٢٠	اعمال نسيج شباك الصيد	٢
١٥	اعمال تمليح الاسماك وحفظها	٣

(٣) : المجال العام :

عدد الحصص	المقرر	مسلسل
٤٠	اعمال الكليم	١
٤٠	اعمال السجاد	٢
٢٠	اعمال الرنقى	٣
٢٠	أعمال	٤
٢٠	اعمال ادوات النظافة	٥
٣٠	اعمال البياض والنقش	٦
٢٠	اعمال لصق البلاط	٧
٢٠	اعمال السمكرة الصحية	٨

١٥	عمل بعض الوجبات البسيطة	١٢
١٦	الالبان ومنتجاتها	١٠
١٧	البيض ومنتجاته	١٢
١٨	تنظيف الملابس البسيطة	
١٩	اعمال الشئون المنزلية	

التدريبات العملية في الصفوف السابع والثامن والتاسع :

وتشمل : المجال الصناعي

» ————— زراعى

» ————— تجارى

مجال الاقتصاد المنزلى

(١) : المجال الصناعى :

عدد الحصص	المقرر	مسلسل
٦٠	الخشب والدهان	١
٦٠	مقرر اشغال المعادن	٢
٦٠	اشغال المعادن البسيطة وصيانة واصلاح ادوات المنزلى	٣
٦٠	مقرر فى مجال الميكانيكا	٤
٦٠	مجال الكهرباء — توصيلات	٥

(٢) : المجال الزراعى :

عدد الحصص	المقرر	مسلسل
٢٥ ، ٢٥	مقرر فى البساتين (خضر وفاكهة)	١
٣٠	مقرر فى الالبان	٢
٣٠	مقرر فى الدواجن	٣

٤	مقرر فى تربية النحل وحدودة القز	٣٠
٥	مقرر فى التعاون الزراعى	٢٠
٦	مقرر الصناعات الغذائية	٣٠

(٣) : المجال التجارى :

مسلسل	المقرر	عدد الحصص
١	مقرر فى اعمال السكرتارية	٣٠
٢	مقرر فى المعاملات التجارية	٢٠
٣	مقرر فى الالة الكاتبة العربية	٦٠

(٤) : مجال الاقتصاد المنزلى :

مسلسل	المقرر	عدد الحصص
١	المبادئ الأولية لاعمال الباترونات	٩
٢	استخراج الباترون	١٢
٣	الباترون الاساسى	١٥
٤	البياضات المنزلية	١٥
٥	ملابس البحر او الحمام	١٥
٦	ملابس الاطفال	١٥
٧	الملابس الداخلية	١٥
٨	الملابس الخارجية	١٨
٩	التطريز اليدوى	١٥
١٠	التطريز الآلى	١٥
١١	الكنف	١٢
١٢	الكروشيه	١٥
١٣	التسليم	١٢
١٤	التريكو اليدوى	١٥
١٥	أعمال الربى والشراب والمسكرات	١٥

١٥	أعمال التمليح والتخليل	١٦
٩	التجفيف	١٧
٩	أعمال الحلوى البلدية	١٨
١٢	أعمال الالبان ومنتجاتها	١٩
١٢	أعمال الحلوى الشرقية	٢٠
١٢	الفطائر الوسيطة	٢١
١٢	الكعك والبسكويت	٢٢
٦	القرص والمنين	٢٣
١٥	اعداد الوجبات المتكاملة	٢٤
٩	الاسماك	٢٥

المراجع

اولا : الكتب :

- دكتور ابراهيم عصمت مطاوع
أصول التربية — الطبعة الاولى
دار المعارف — القاهرة ١٩٧٩ •
- دكتور شكرى عباس حلمى
التعليم الابتدائى فى مصر — مطبعة
الحضارة العربية القاهرة ١٩٧٨ •
- دكتور نازلى صالح احمد
حول التعليم العام ونظمه — مكتبة
الانجلو المصرية الطبعة الثانية —
القاهرة ١٩٧٩ •
- دكتور مصطفى كمال حلمى
ورقة تطوير التعليم — وزارة التربية
والتعليم القاهرة ١٩٧٩ •
- دكتور محمد منير مرسى
التعليم العام فى البلاد العربية دراسة
مقارنة عالم الكتب — القاهرة ١٩٧٢ •
- دكتور اميل فهمى حنا شنوده
لا مركزية الادارة التعليمية — التطور
والواقع مكتبة الانجلو المصرية —
القاهرة ١٩٧٨ •
- دكتور منصور حسين وآخرين
التعليم الاساسى — مكتبة غريب —
القاهرة ١٩٧٨ •
- دكتور حسان محمد حسان
فى فلسفة المدرسة الابتدائية — دار
الثقافة للطباعة والنشر — القاهرة
١٩٨٠ •

- دكتور وهيب سمعان وآخرين
المدخل فى التربية المقارنة — الانجلو
المصرية القاهرة ١٩٧٣ .
- دكتور عبد الغنى سيد أحمد عبود
الابيدلوجية والتربية — دار الفكر
العربى — القاهرة ١٩٧٨ .
- دكتور سيد ابراهيم الجيار
تاريخ التعليم الحديث فى مصر — دار
الثقافة القاهرة ١٩٧١ .
- دكتور احمد عزت عبد الكريم
تاريخ التعليم فى عصر محمد على —
مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ١٩٣٨ .
- دكتور حسن سلامه الفقى
التاريخ الثقافى للتعليم فى مصر
دار المعارف — القاهرة ١٩٧١ .
- فردريك الكين وخيرالد هاندل
ترجمة دكتور محمد سمير حسانين
الطفل والمجتمع (عملية التنشئة
الاجتماعية الطبعة الاولى مؤسسه
سميد للطباعة — طنطا ١٩٧٦ .
- King E. I, Educatuion and social change, oxford pregamon
press, 1966 .
- Gswell, H. Education with Elementary school third edision,
American Book, Company, 1959.
- Unesco, Educational trends in 1970, an Enternationa survey,
Enternational Bureau of Education, paris, 1970 .

ثانيا : القوانين :

- ☆ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام — الجريدة الرسمية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ .
- ☆ القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الادارة المحلية — الهيئة العامة للمطابع الاميرية — القاهرة ١٩٧٥ .
- ☆ القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام — الجريدة الرسمية عدد أغسطس ١٩٨١ .

ثالثا : الأذونات :

- ☆ دستور ١٩٢٣ الصادر بالامر الملكى رقم ٤٢ فى ١٩ ابريل — القاهرة ١٩٢٣ .
- ☆ دستور ١٩٥٦ الصادر فى يوتنة ١٩٥٦ .
- ☆ دستور ١٩٧١ الصادر فى اكتوبر ١٩٧١ .

رابعا : التقارير ومشروعات القوانين :

- ☆ مشروع قانون تعليم الكبار ومحو الامية — تقرير لجنة الخدمات مجلس الامة مايو ١٩٧٠ .
- ☆ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تعداد سكان جمهورية مصر العربية — القاهرة ١٩٧١ .
- ☆ تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا — الدورة السادسة اكتوبر ١٩٧٨ — يوليو ١٩٧٩ — المجالس القومية المتخصصة — القاهرة ١٩٧٩ .
- ☆ تقرير عن نشأة التعليم الأولى وتطوراتها — المجلس الاعلى للتعليم مطابع وزارة المعارف العمومية القاهرة ١٩٤٧ .

☆ مشكلات التعليم الابتدائي وانعكاساتها على مشكلة الامية فى الوطن العربى — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القاهرة فى الفترة من ١٩ الى ٢٣ كانون الاول ١٩٧٦ •

☆ التعليم الاساسى (بيلوجرافيا شارحه) — المركز القومى للبحوث التربوية — جهاز التوثيق والمعلومات التربوية — القاهرة ١٩٨١ •

☆ نشرة عامة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن الخطة المتبعة فى مدارس التعليم الاساسى، مكتب وكيل أول الوزارة — وزارة التربية والتعليم — القاهرة ١٩٧٨ •